الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي
والاجتماعي

E/C.12/1993/10

9 June 1993

ARABIC

لجنة الحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف

بموجب أحكام المادتين ١٦ و ١٧ من العهد

ملاحظات ختامية للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

لبنان

١ - نظرت اللجنة في التقرير الأولي للبنان بشأن المواد من ١ إلى ١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جلساتها ١٤ و ١٦ و ٢١ ، المعقدة في ٢٥ و ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣ ، واعتمدت^(١) الملاحظات الختامية التالية .

الف - مقدمة

٢ - تعرب اللجنة عن تقديرها لحكومة لبنان لإرسال وفد لعرض تقريرها الأولي والدخول في حوار مع أعضاء اللجنة . وتعتبر اللجنة ذلك دليلا على حسن الإرادة والنية استجابة للتزامات الحكومة بموجب أحكام العهد ، بالرغم من المعوبات الكبيرة السائدة في لبنان .

(١) في الجلسة ٢١ (الدورة الثامنة) ، المعقدة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣ .

٣ - وترحب اللجنة بالبيان الذي أدلته حكومة لبنان ، من خلال ممثليها ، وأعربت فيه عن أسفها للتأخير في تقديم تقريرها وإيجاز التقرير المقدم نظراً لظروف النزاع التي سادت في البلد خلال الـ ١٦ سنة الماضية . ولذلك تتطلع اللجنة إلى تلقي تقرير أشمل في المناسبات المقبلة ، كما تعهدت الحكومة .

باء - الجوانب الإيجابية

٤ - ترحب اللجنة بالمبادرات الجارية التي تتطلع بها الحكومة لاستعراض قوانينها القائمة بهدف استكمالها بغية التصدي للأوضاع الراهنة ووضع برنامج وطني للتنمية يؤدي إلى تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنار كافية على قدم المساواة .

٥ - وتشجع اللجنة على إنشاء وكالات حكومية مسؤولة مباشرة عن رفاهية الأطفال ، والمعوقين ، والمسردين .

٦ - وتلاحظ اللجنة مع الارتياح أن التعليم الابتدائي مجاني وإلزامي وأن التعليم متاح للجميع .

٧ - ومما يشجع اللجنة الجهود التي تبذلها الحكومة حالياً في سبيل التخفيف من معنة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان .

جيم - العوامل والصعوبات التي تعرّض سبيل تنفيذ أحكام العهد

٨ - إن اللجنة تدرك الورطة التي تواجهها حكومة لبنان في التصدي لإعادة بناء البلد وأصلاحه إذ لا تتوفر لديها سوى موارد محدودة جداً . ومن ناحية أخرى ، فقد أعاقت عملية إعادة البناء ذاتها إعادة توطين الجماعات المشردة .

٩ - وتلاحظ اللجنة أن الافتقار إلى آليات إدارية لجمع وردم المعلومات قد أثر تثيراً خطيراً على المعلومات المتاحة للحكومة عن الحالة الوطنية من حيث علاقتها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

١٠ - وتلاحظ اللجنة أن انعدام إطار للزواج بموجب القانون المدني يضطر كثيرة من الناس إلى مغادرة البلد للزواج . وهذا بدوره له أثر سلبي على قدرة الحكومة على حماية الأسرة .

دال - المواضيع الرئيسية التي تشير القلق

١١ - تعرب اللجنة عن قلقها إزاء العدد الكبير من النازح المشردين نتيجة للنزاع المسلح ، وما يصاحب ذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية وثقافية . وبوجه خاص ، تشير اللجنة إلى المشاكل الخطيرة في السكن المتعلقة بالمشردين ، ولا سيما المزارعون الذين اضطروا إلى مغادرة أراضيهم .

١٢ - ويساور اللجنة القلق أيضاً إزاء الاضطرابات في الاقتصاد اللبناني وما ينشأ عن ذلك من ارتفاع معدل البطالة .

هاء - اقتراحات وتوصيات

١٣ - تلاحظ اللجنة أنه لئن كانت حكومة لبنان توافق أداء وظائفها في ظل قيود الموارد وغيرها من القيود الهامة ، فلا يزال من الأهمية بمكان إعطاء أعلى الأولوية لإنفاذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية لجميع أفراد المجتمع .

١٤ - وتُؤمِّن اللجنة بالتمدي لمشكلة البطالة دون إبطاء ، وتُذكَّر الحكومة بالتزاماتها بموجب المواد ٦ و ٧ و ٩ من العهد . وتُؤمِّن اللجنة بمنع الموظفين الحكوميين الحق في تشكيل النقابات والانضمام إليها وفقاً لأحكام العهد .

١٥ - ونظراً لأن حكومة لبنان تدرك تماماً مشاكل المشردين ، فإن اللجنة تُؤمِّن الحكومة بزيادة جهودها الرامية إلى تحقيق استقرار الوضع .

١٦ - وتُؤمِّن اللجنة بأن يكون التقرير الدوري الثاني للبنان أكثر تفصيلاً بكثير من التقرير الأولي ، وتشير إلى أنه يمكن إعداد التقرير ، إذا شاءت الحكومة ، بمساعدة خبير متاح بموجب برنامج الخدمات الاستشارية في مركز حقوق الإنسان .